

Distr.
GENERAL

S/1996/915
6 November 1996

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أرفق لكم رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الموجهة لسيادتكم.

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة وضميمتها رسالة السيد وزير الخارجية كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

* 9630743 *

المرفق

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة من وزير خارجية العراق الى الأمين العام

أود أن أسترعي عناية سيادتكم الى إعلان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على لسان الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية، نيكولاس بيرنز، بتاريخ ١٩٩٦/٩/٢٣ بأنها قررت منح ٢ ١٠٠ شخص من العراقيين "كوجبة أولى" الهوية الأمريكية (ID). كما أعلن الناطق المذكور وفقا لما نشرته صحيفة (تيركش ديلي نيوز) التركية بعددها الصادر في ١٩٩٦/١٠/٢ بأن حكومته "تدرس القيام بعملية إخلاء لعدد كبير من الأشخاص من شمال العراق، ويشمل ذلك أكراد وسريانيين عراقيين وموظفين آخرين للمنظمات غير الحكومية والذين تهتم بهم الولايات المتحدة".

لقد نفذت حكومة الولايات المتحدة عمليات إخلاء لعدد كبير من هؤلاء الأشخاص حيث تم نقلهم من الأراضي العراقية الى الأراضي التركية ومن ثم الى قاعدة (غوام) في المحيط الهادي حيث يجري تنفيذ ذلك كما هو معروف بإشراف ورعاية ضباط من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) دخلوا الى العراق بصورة غير مشروعة، قسم منهم دخل بغطاء منظمات إغاثة غير حكومية بهدف تنظيم عمليات سرية لزعزعة نظام الحكم الوطني في العراق، في ذات الوقت الذي أكد فيه جون دويتش، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في جلسة استماع له أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ ١٩٩٦/٩/١٩ بأن الوكالة المذكورة تضع العراق كهدف في قمة أولوياتها، وتسعى الى تغيير نظام الحكم في العراق وقائده السيد الرئيس صدام حسين.

إن قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال أشخاص أجنب الى شمال العراق تحت غطاء "الإغاثة الإنسانية" دون موافقة الحكومة العراقية واستخدام عراقيين لنفس الغرض، وأيا كانت الأسباب، يعد انتهاكا لقواعد القانون الدولي وقواعد التعامل الدولي والتقنصلي المعمول بها. فكيف إذا كان إدخال هؤلاء الأشخاص الأجنب الى إقليم دولة ذات سيادة (العراق) بقصد زعزعة أمنه وسلامة ووحدة أراضيه وتغيير نظامه السياسي أو تجنيد مواطنين عراقيين لهذا الهدف. إن معظم هؤلاء الأشخاص إن لم يكن جميعهم هم من ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أو من المتعاونين معهم وقد قاموا بأعمال لا يمكن أن توصف بأقل من (عدوان) وفقا لتعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة للعدوان في دورتها التاسعة والعشرين في عام ١٩٧٤. ومن هذا يتبين إذا كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف هكذا في

قضية كهذه فكيف لا توظف تفاصيل تطبيق قرارات مجلس الأمن لصالح مخططاتها ونواياها العدوانية، بما في ذلك إثارة المشاكل من حين لآخر.

وإذا كان قد ثبت بما لا يقبل الشك بأن حكومة الولايات المتحدة قد استخدمت المنظمات ذات الطابع الإنساني المعلن، كمنظمات الإغاثة، كغطاء لمخبراتها وخططها التآمرية التخريبية، أفلا يمكن الاستدلال منها كيف تستخدم لجان التفتيش لأغراض مماثلة وإثارة المشاكل بين اللجان والعراق؟

إن الإغاثة والمساعدات الإنسانية بكل أنواعها وأشكالها وبضمنها إرسال "متطوعين" أو "موظفين" من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغيرها أو استخدام مواطنين من رعايا ذلك البلد لا يمكن أن تتم دون موافقة الدولة المعنية ذات السيادة والعضو في الأمم المتحدة، وخلاف ذلك يصبح تدخلا في صميم السلطان الداخلي للدولة وشؤونها الداخلية، ويرتب المسؤولية الدولية على الدولة التي تقوم بأعمال وتصرفات من هذا النوع تحت أية ذريعة أو حجة - إنسانية أو غيرها - حيث لا يوجد استثناء على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن ما تقوم به حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من إعطاء حماية غير مشروعة لأفراد عراقيين اقترفوا جرائم خطيرة ضد بلدهم وإعطاء حماية غير مشروعة لأفراد أجانب (أمريكان وغيرهم) وإدخالهم الى العراق بصورة غير مشروعة لتحقيق أهداف غير مشروعة تهدد أمنه واستقلاله ووحدة أراضيه ونظامه السياسي، يشكل انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة وعدوانا على دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة وتدخل فاضحا في شؤونها الداخلية.

إن التصرفات غير القانونية وغير المشروعة التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق يجعل الولايات المتحدة دولة خارجة على القانون الدولي والأعراف الدولية مما يستوجب إدانة هذه الأفعال غير القانونية وإدانة القائمين بها.

إننا نطلب من سيادتكم، دعوة حكومة الولايات المتحدة ومن يشاركها هذه الأفعال المخالفة لقواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة للكف عن أفعالها غير القانونية وغير المشروعة التي تهدد أمن وسيادة العراق ووحدة أراضيه الإقليمية، والتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق الذي يتعرض شعبه لمعاناة إنسانية واسعة النطاق سببها استمرار الحصار الشامل عليه والذي تسعى حكومة الولايات المتحدة نفسها بمختلف الطرق والوسائل الخبيثة والمشبوهة لإطالة أمده.

أرجو توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف

وزير خارجية جمهورية العراق

- - - - -